



نخيل نيوز - متابعة

أعلنت الحكومة السويدية، ولأول مرة بتاريخها، عن قرار بمنح 350 ألف "كرون" سويدي، تعادل 34 ألف دولار، لكل مهاجر يوافق على العودة الطوعية إلى بلده ويتنازل عن إقامته الشرعية فيها وجنسيته التي سبق وحصل عليها. القرار الذي ينوي تنفيذه بدءاً من أول كانون الثاني 2026 لأي مهاجر، جاء بتوجيه من حزب "الديمقراطيين السويديين" المعادي للهجرة، وأعلن عنه 000000 00000000. وزير الهجرة الجديد، في مؤتمر صحفي عقده بالاشتراك مع ممثلي أحزاب "تيدو"، وفيه تم الاعلان عن خطة برنامج "دعم العودة الطوعية للمهاجرين" الذي يسمح أيضاً لمن جاءوا إلى السويد عن طريق لم الشمل الحصول على دعم العودة أيضاً، بحيث يتقاضى كل فرد من العائلة المبلغ نفسه.

أما التعويض الحالي للمهاجر الذي يتخلى عن إقامته أو جنسيته ويغادر البلد، فهو 10 آلاف "كرون" للبالغ (970 دولاراً) و5 آلاف للقاصر، بشرط أن لا يزيد على 40 ألف 000000 لكل عائلة، مهما كان عدد أفرادها، وهو تعويض تم إقراره في 1984 ولم يغير كثيرين لمغادرة السويد المعروف بأنها استقبلت عدداً كبيراً من المهاجرين منذ تسعينيات القرن العشرين، معظمهم من دول مزقتها الصراعات، خصوصاً سوريا والعراق وإيران والصومال وأفغانستان وبوغوسلافيا السابقة.

جاء الإعلان عن القرار الجديد برغم تحقيق حكومي أجري الشهر الماضي وأوصى بعدم زيادة كبيرة في مبلغ المنحة، قائلاً: إن الفعالية المتوقعة لا تبرر التكاليف المحتملة، إلا أن رئيس الوزراء المحافظ 000 000000000000 وعد بعد وصوله في 2022 إلى السلطة بمكافحة الهجرة والجريمة عبر حكومة ائتلافية مدعومة من "الديمقراطيين السويديين" الذين ظهروا كثاني أكبر حزب في السويد بنسبة 20.5% في الانتخابات العامة، وحن الوقت الآن ليفي بوعده.

وتشير إحصاءات رسمية أصدرها "المركز الوطني السويدي" أو 000 اختصاراً، أن عدد المهاجرين في السويد وصل حتى العام الماضي إلى 2.76 مليون تقريباً، أي 28% من عدد السكان، أكثرهم السوريون البالغين 244 ألفاً، يليهم العراقيون، وعددهم 195 ألفاً.

أما ما تقدمه دول أوروبية أخرى من "إعانات مالية" كحافز لعودة المهاجر، فأكبره في الدنمارك التي تدفع أكثر من 15 ألف دولار للشخص الواحد، ثم 2800 في فرنسا و2000 في ألمانيا و1400 في النرويج.